

المقدمة

كان المغفور له الملك فؤاد، طيب الله ثراه، قبل زمن مديد من توجيه عنياته الى إنشاء قسم المحفوظات التاريخية في عاصمة ملكه، قد دأب على الاستدلال الى الوثائق المتعلقة بتاريخ مصر في القرن التاسع عشر مما تحتزنه محفوظات البلاد الأجنبية، ثم استخراج صور منها . فكان يستعين في ذلك بما له من المكانة السامية لدى رؤساء الدول، أو أعلام حكوماتها، أو ما يجمعه من صلات الود بكبرائها، فضلا عما اشتهر به من نصرته للعلوم والفنون في جميع الأوساط الثقافية، فقد عقد العزم على إنشاء قسم للمحفوظات يرجع اليه الباحثون في تاريخ مصر وأسرّة محمد على فستكمل البلاد بالوثائق الأجنبية ما تحوزه من المحفوظات الوطنية التي كانت مودعة بعضها في قصر عابدين وبعضها في دار المحفوظات المصرية .

لا يخفى أن المهمة التي وضعها محمد على نصب عينه منذ ولي الحكم قد لفتت اليه أنظار أوروبا، وكان اترحيه الماثور بجميع الأوروبيين من تجار وعلماء وغيرهم أجمل وقع في النفوس . فلا غرو إذا انصرف اهتمام العالم الى هذه الأمة الافريقية الناشئة، واتجهت أنظارها الى الوالى المقدم . فدأب الأوروبيون في مصر، من وكلاء سياسيين أو قنصلين، أو بعض

الأفراد النابيين ، على ارسال التقارير الضافية الى حكوماتهم ، لاطلاعها على شؤون مصر والتنويه بنشاط واليها ، أو ابداء آرائهم في جانب من سياسته ، أو استعراض علاقاته بالباب العالى . تلك هى الوثائق التى آل الملك فؤاد على نفسه أن يجمعها ، وقد كمال النجاح مساعيه لإلا قليلها ، فقد تعذر عليه الإلمام بمحفوظات البعض من البلدان الأجنبية ، غير أن الأمل فى ولوجها يوما من الأيام لا يزال حيا .

ولم يكفه ، رحمت الله عليه ، أن يجمع هذه الوثائق الطريفة بمعونة مسيو دوان ، ومسيو ساماركو ، ورينيه قطاوى بك ، ومسيو دريو ، ومسيو بينيس ، ومسيو بوليتيس ، بل أمر بنشر قسم وافر منها تحت رعايته اليقظة وعلى نفقته الخاصة . ولا تزال أقسام أخرى تنشر تباعا بدافع من كرم مولانا جلالة الملك فاروق المعظم ، وواعز من إصالة رأيه الموفق .

فلما اطمأن المغفور له الملك فؤاد الى سير هذا الجانب من عمله الجليل ، توفر على انشاء المحفوظات التاريخية . وفى عام ١٩٢٩ أمر بتأليف هيئة من المترجمين لتعريب الوثائق التركية ، وفى عام ١٩٣٤ تألفت هيئة أخرى لتلخيص الوثائق المترجمة ، ووضع فهرس لها . كذلك لخصت الوثائق المخترة بلغات أجنبية ولا سيما باللغة الفرنسية ، ثم بوقت حتى أصبحت المحفوظات التاريخية للوثائق المحلىة والأجنبية مرجعا من الطراز الأول فى تاريخ مصر منذ تولية محمد على الى تنازل اسماعيل عن العرش .

كانت للجهود التي بذلها الملك فؤاد في شأن المحفوظات التاريخية نتيجة أولى هي نتيجتها الطبيعية العاجلة ، أي تنظيم المحفوظات وتنسيقها ، ما لبثت أن اقترنت بنتيجة ثانية خطيرة هي تمهيد السبيل بمخاصة الى كشف النقاب عن جوانب هامة من تاريخ مصر الحديث ، وجلأؤه على حقيقته الرائعة . ولا شك أن هذا التاريخ كان جديرا بأن يعرف للأأ أجمع ، لا لأنه تاريخ شائق لشعب كان له القدح المعلى في العصور الحالية فحسب ، بل كذلك لأن هذه النهضة كانت مفخرة أسرة شاعت المقادير أن تكل إليها انشاء مصر الحديثة في ظروف قد اكتنفها من الصعاب ما لا يعوزه البيان .

على أنه إذا تسنى لكل من محمد على وإبراهيم وعباس وسعيد أن يتبوأ العرش حتى انقضاء أجله ، لم تتم هذه النعمة للتخديو اسماعيل . فقد أكرهت أوروبا الباب العالي على إقصائه عن العرش ، فعاش ست عشرة سنة في المنفى . لماذا ؟ علل البعض هذا التشدد من الدول بالتبذير ، وتراكم الديون ، والإغراق في اصطناع السلطة ، فحكوا بنفسيتهم الأوروبية على عاهل شرقي لبلاد ظلت متخلفة عن ركب الحضارة حتى عشرات معدودات من السنوات قبل توليته عليها ، ولكنها أصابت في قليل من الزمن رقما عجيبا تناول حياتها العامة من شتى نواحيها حتى تبدلت معالمها ، ماديا ومعنويا . فقد بلغت الفتوحات العسكرية بمحمد على وإبراهيم إلى أبواب القسطنطينية فهزت عرش السلاطين ، كما مد اسماعيل ظل الحضارة إلى خط الاستواء . فكان

هذا التوسع مدعاة لتفكير أوروبا ، وصارت أغلى أمانها انهيار السلطنة التي أسسها محمد الفاتح وسليمان الكبير وقيام إمبراطورية أخرى على ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، وهو الحلم الذي حققه إسماعيل كله أو جلله .

على أن جمع المحفوظات المصرية قد دعا أهل الرأي الى إعادة النظر في قضية إسماعيل ، فانبرى من المؤرخين من تولوا الدفاع عنه على ضوء الوثائق الجديدة في كفاية لم تنهياً لنا . فالكتاب الذي نقدّمه اليوم يهدف الى عرض آخر هو عرض طائفة من هذه الوثائق تظهر إسماعيل في ملامحه الحقيقية ، فتبرز عزيمته القوية ، وعبقريته الإدارية ، وتدل على مساهمته الشخصية في جميع الأعمال الحكومية ، والمشروعات التي وضعها بإلهام من طموحه الى جعل مصر إمبراطورية عظيمة .

ويجى هذا الكتاب الذكري الخمسين لوفاة الخديو إسماعيل ، كما يجي بذكر الملك فؤاد بوالده العظيم ، وبذل الفاروق في إعزاز مصر وهو بذل النفس قبل بذل النفيس .

وقد رغب إلى واضع الكتاب ، جورج جندي بك رئيس المحفوظات التاريخية بديوان جلالة الملك ، وجاهك تاجر أفندي أمين المكتبة الخاصة بجلالة الملك ، أن أنوب عنهما في إهداء الشكر الى زملائهما موظفي قسم المحفوظات التاريخية ، وبخاصة الى يوسف سمان أفندي ، وقد انقطع منذ خمس عشرة سنة الى ترجمة هذه الوثائق ، ومحمود نقعي أفندي ، رئيس مترجمي

القسم التركي، وعبد المنعم عثمان أفندي، وعبد الهادي عبد العال أفندي،
وفؤاد حلمي أفندي من القسم العربي، فيسرنى كل سرور أن أتولى عنهما
الاعراب بهذا العرفان للجميل .

ويطيب لى التنويه بما أسداه من العون فى إنحراج الترجمة العربية
حضرنا أحمد على يوسف بك السكرتير الخاص المساعد للحضرة العلية الملكية،
وعزيز ميرزا بك الرئيس السابق لقلم الترجمة فى الديوان الملكى شاكر
لمروءتهما هذا الصنيع مـ

يوسف جلاد

(ترجمة)

obeikandi.com



obeikandi.com

لمحة تاريخية

لم يكن في نظم الدولة أى فرمان أو قانون يسند عرش محمد على الى إسماعيل بن إبراهيم الفاتح ، ومبدأ الوراثة المباشرة لا يزال سرا في ضمير الزمان ، ومصر خاضعة لسلطان القانون العثمانى ، وهو يختص بالعرش أرشد أفراد الأسرة .

وكان القدر يذخر إسماعيل للنهوض بمصر ، ويستد خطاه الى العرش منذ نعومة أظفاره . فقد أصابه في حادثته رمد حاد أنذر بمنعه من الدرس ، فاستقدمه إبراهيم الى الأقطار السورية أملا في أن يكون له من اعتدال جوها عون على الشفاء ، ثم أرسله الى النمسا حيث توافر على معالجته إخصائى شهير . وكانت فينا عاصمة امبراطورية عظيمة ، وقد تتبعته ببالح الاهتمام ما شجر من الخلاف بين السلطان ومحمد على ، وكان صدى الانتصارات الحاسمة التى أحرزتها الجيوش المصرية لا يزال مدويا في أوروبا بأسرها ، وميتزينخ لا يألو جهدا في التودد الى مصر الناهضة ، فيجذب على إسماعيل ويحسن وفادته ، راميا في آن واحد الى تكريم إبراهيم بطل نزيب ، وإغرائه على استبقاء إسماعيل فى النمسا ليتلقى العلم على أساتذتها .

لقى إسماعيل فى النمسا حفاوة قلما يحظى بها الأمراء ، فكان الامبراطور والامبراطورة وسائر أفراد الأسرة المالكة يؤثرونه بحبيل العناية ، ويولونه من آيات الالتفات ما يلهج بذكره . فقد جاء فى كتاب من بونفور — رائد الأمير — الى أرتين بك "إن الامبراطورة الوالدة غيرت محلها مرتين ، لتدرك الشمس عن

عني إسماعيل ، وزودته بشقي النصائح ليتقى شر التقلبات الجوية فيتعجل أسباب التماثل للشفاء ، مما حمل إسماعيل على الجهر بقوله : (ما لقيت من والدتي وعمتي نصائح أزحر بالعطف والحنان) "

وأصبحت أندية فينا وحفلات البلاط تضم يافعا من الأسر العريقة يسترعى النظر بأناقته في زيه الشرق الفانر ، يافعا كان في أول أمره على جانب ملحوظ من التحفظ الحى ، ولكنه ما لبث أن ألف العيش في نخبه من مجتمع يعد أرقى المجتمعات حضارة في أوروبا .

وواصل إسماعيل الدرس في باريس ، فدخل مدرسة سان سير ، ثم آب إلى مصر ، وكان موضع ربية من عباس فأقصاه . فتوافر على استغلال أملاكه وقد شهد كثير من رجالات عصره بأنه دل في ذلك على مواهب إدارية نادرة المثال ، ذلك الى الحرص على التزام الاقتصاد بمعانيه الحميدة .

واعلى سعيد باشا العرش ، فقترب إسماعيل إليه وأولاه رئاسة مجلس الأحكام ، وكثيرا ما ناب عنه في إدارة البلاد في أثناء غيابه عن القطر . وقد بدت في آخر مرة تولى فيها الوصاية بوادر الاصلاح العظيم الذى اتسم به ملكه ، ألا وهو التفكير في إنشاء المحاكم المختلطة .

أخذ المؤرخون على إسماعيل ما أخذوا من الأخطاء ، وأنكروا عليه ما أنكروا من الفضل ، بل نسجوا عنه من الأساطير ما اختلط بالتاريخ ، فظل وصمة في ملكه . فبينما يلومه البعض على عبثه بالمصالح القومية في مسألة القتال ، يذهب فريق من الأوربيين الى أنه ، على تقيض ذلك ، عرقل تنفيذ المشروع ، ويعتقد البعض الى اليوم أن إسماعيل مسؤول عن تراكم الديون على مصر ،

وقد غاب عنهم أن سعيدا خاف دينا يناهز ستة ملايين ونصفا من الجنيهات فضلا عن أسهم القنال التي لم تسدد قيمتها، وأن عجز الميزانية يوم وفاته كان في الحق فادحا .

ويأسف الآخرون على ما ضاعف تلك الديون من بذخ إسماعيل . وقد فاتهم ما تدل عليه الوثائق الرسمية بأبلغ دلالة من أن دائنيه كانوا على جانب عظيم من الجشع، وطالما أغرتهم مطالب الدول على الاستمسك بشروطهم القاسية، وأن الأموال التي اقترضتها مصر لحفر القنال، ولا تقل عن سبعة عشر مليوناً من الجنيهات، لم تكن منها البلاد إلا الخبيرة . وأن وباء تفشى في العهد الأول من ملك إسماعيل أباد وحده ٧٠٠٠٠٠ رأس من الغنم والماشية، وأن الهيضة شلت حركة الإدارة زمنا وحصدت الأهالي حصدا، وأن فيضان النيل بلغ مرتين حد الكوارث، فأصيبت المزروعات وانخفضت الصادرات، فاضطر إسماعيل إلى الترفية عن المنكوبين بإعفائهم من دفع الضرائب . وكانت هذه العوادي وحدها كفيلة بأن تجر على مصر ويلات الفقر، وتستدرجها إلى ورطة الإفلاس .

أبى النقد على إسماعيل بذل المال في استانبول لينتزع من السلطان ووزرائه تلك الفرمانات التي حققت لمصر الاستقلال التام أو كادت، ويغفلون أن الاستقلال كان أمنية طالما تعلل بها أسلافه، وأن رقي مصر المطرد، ولا سيما منذ تولى إسماعيل العرش، كان يزيد العلاقات بين مصر وتركيا توترا، إذ وقفت استانبول موقف الريبة من مصر التي سبقتها في ميدان الرقي . وكان إسماعيل على بينة من دخيلة الباب العالي، فقال في حديث له مع قنصل فرنسا سنة ١٨٧٠: "إنى أجارى المدنية وتركيا جامدة لا تتحرك، فهل الذنب

ذني؟ ليحذ الباب العالي حذوي، وليرسم السلطان المثل الذي أرسمه . ليأمر بزراعة الأراضي التي لا تستغل . ليدخل استعمال الآلات الزراعية الحديثة، وليستبدل بالأنظمة العتيقة أنظمة يتناولها الرقي يوما بعد يوم . ولكن تركيا لا تفعل ذلك وتراني أفعل، فتشعر بالمذلة . إن مصر عشرينيا في مساحتها، ومع ذلك فهي تنتج نصف ما تنتج السلطنة ” . هذا الى أنه ترتب على استضعاف السلطنة العثمانية أن خضوع مصر لها أصبح فادح الثقل، إذ كان على مصر، فضلا عن دفع الجزية، أن تشترك فيما يشهر السلطان من الحروب، وتساهم فيما يجتهد من الجيوش لقمع الثورات، وقد كلفها قمع الثورة الكريتية وحدها ١٢٣٣ جنديا و ٨٨٥٠٦٢ من الجنهيات .

ولا مرأ أن هؤلاء النقاد، إذ يمحسون ما لإسماعيل وما عليه، لا يقيمون وزنا لشتى الفوائد المادية والأدبية التي حققها بما نفذ من جليل المشروعات، وأتى من ضروب الإصلاح في أنظمة الدولة . وعند البعض أن تلك الأعمال بوشرت على العموم في ظروف غير مواتية، أو أن جانباً منها أثقل كاهل الخزانة ولم ينجز . والخلاصة أنهم يأخذون على إسماعيل طموحه، إذ طاول الزمن فسخره أن يحقق في بضع سنوات ما تضيق به الأجيال . وما أسهل ذلك اللوم على من فاتتهم الظروف المكتنفة بمصر يوم ولي الحكم، بل الملاحظات التي أبلغته الى القيام على عجل بسلسلة من الإصلاح . والحق انه لا بد من التفريق بين نوعين من مشروعاته : نوع فرضته عليه الظروف فرضاً، ونوع ولي عنايته شطره عن اختيار .

أما النوع الأول فهو أفدح الإصلاح ثمناً وتكليفاً . كان فردينان دى لسيبس ماضياً بهمة عالية في حفر القنال بعد ما بذله له سعيد من الوعود،

وما زوده به المصريون من المال . فهل كان في مكتبة اسماعيل أن يشل العمل دون أن يالحق الأذى بمالية البلاد ويوغر صدر فرنسا عليه ؟ وهل كان في مكتبه من ناحية أخرى أن يدع العمل يسير بالشروط التي ارتضاها سعيد ؟ ولو فعل ؛ أما كان موقف اسماعيل هذا يؤول ، إن حقا وإن باطلا ، على أنه إقرار صحيح باقامة جاليه أجنبية في نقطة حساسة من نقط المواصلات الدولية ما أحراه أن يشير الظنون في انكلترا . إلا أن إسماعيل قد اضطر اضطرارا لصون الأراض المصرية ولدرء شر أوروبا ، الى أن يدفع التعويض الفادح الذي فرضه عليه نابليون الثالث لما احتكم اليه الخصمان .

لا مرء أن مطالب إسماعيل كانت حقة في مجموعها ، ولا أدل على ذلك من شهادة الامبراطور نابليون الثالث نفسه . فقد جاء في كتاب بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٦٤ من وزير الخارجية الفرنسية الى المسيو تاستوقنصل فرنسا العام في مصر : " إن جلالة الامبراطور يهمله جدا ، على ما أنبأتكم به مرارا ، تنفيذ هذا المشروع الذي يحقق من الخير العام ما يحقق ، بل هذا المشروع الذي يستحق عطف العالم المتحمدين بأسره . على أن جلالته يرغب بما يحدوه من الود لإسماعيل باشا ، في أن يحسب حساب عادل يتفق مع شروط المشروع الأساسية ، والاعتراضات التي رأى الخديو من الواجب عليه إثارتها فيما يتعلق ببعض الشروط التي وافق عليه سلفه) . فهل كانت فرنسا أو أية دولة أخرى قد رضيت بتعديل أبواب مصلحتها اذا خالجهما أقل شك في صحة ما يثيره هذا العقد المبرم من شكوى وتظلم ؟

على أن إسماعيل لم يقنع بتنفيذ حكم المحكمين تنفيذا صادقا نزيها ، بل إنه أمد شركة القنسال في أعصب ساعاتها بمساعدة كان لا بد منها لإتمام

المشروع . والوثائق الرسمية مجمعة على موقفه النبيل ازاءها في ورطتها . فقد حدث المرة تلو المرة أن كانت تقديرات الشركة لتكاليف الأعمال دون الحقيقة . ففي المرة الأولى (أغسطس سنة ١٨٦٧) اقترضت الشركة مائة مليون فرنك لم تحصل عليها من الأسواق المالية الفرنسية إلا بشق النفس . ولما احتاج دى لسبس الى المال مرة أخرى في ديسمبر من نفس السنة ، وتبين أن الأسواق الفرنسية ستساومه مساومة جديّة ، كلف روسنايرس ساعده الأيمن أن يعجز عود الحكومة المصرية . فكتب إبرام بك الى نوبار باشا في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٦٧ يقول : جاءني روسنايرس يسألني من قبل مسيو دى لسبس « هل في إمكان الحكومة المصرية أن تدفع الأقساط التي سيحل ميعادها في هذا العام والعام المقبل ، وهي ثلاثون مليوناً من الفرنكات ، بسندات على الخزانة لثلاث سنين ؟ » . فأجبت روسنايرس « إن ظهور السندات في السوق بمثل هذا القدر لوخيم العواقب ، ضارّ بسمعتنا المالية . وقد بدر من روسنايرس في حديثه ما يفهم منه أنه اذا لم نمدّهم بالمساعدة فلن يتأتى لهم المضي في العمل ، وأن الشركة ستضطر الى وقفه بعد ثلاثة أشهر .

ومع هذا فان حفر القنال تم بفضل إسماعيل وعونه ولكن أنى له العرفان بجميله ؟ .



كان إنشاء المحاكم المختلطة ثانياً ضرب من ضروب الإصلاح التي أمثلتها الظروف على إسماعيل ، وفرضتها المصلحة القومية عليه . فقد كان تدخل القناصل في القضايا التي تنشأ بين أبناء وطنهم وبين المصريين ، أو بينهم

وبين الحكومة ، تدخلا متصل الحلفاء ، يحمل البلاد تعويضات فادحة ، لافتقارها الى محاكم مختصة تبعث الثقة في نفوس المتقاضين . والحق ان هذا التدخل ، الذى كان سعيد باشا يتغاضى عنه ، أفضى الى إنقال الخزانة العامة . وكان اسماعيل ، إبان إنابته عن عمه قد لمس الضرورة الملحة للشروع فى الإصلاح ، ثم إنه بعد أن ارتقى العرش دفع هو نفسه ، فى أربع السنين الأولى من ولايته ، نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات على سبيل التعويض . فلما هاله الأمر وتوجس خيفة أفدح الشرور من الحالة الراهنة ، كلف نوبار باشا بالعمل ، فأرسل فى أكتوبر سنة ١٨٦٧ الى المعتمدين وقناصل الدول فى مصر ، مذكرة ينعى فيها هذا العبث بمصالح الدولة ، ويرجو تعاون الجميع على تسوية الأمر بالحسنى . على أنه من قبل أن تصل هذه المذكرة الى الدول كان القناصل قد فطنوا لما صححت عليه العزيمة من هذا الإصلاح . فبادروا الى التنقص من قدره لدى حكوماتهم فكتب أوترى (قنصل فرنسا) فى ٢٧ مارس سنة ١٨٦٤ الى وزير خارجيته قائلاً :
” انى لا أعرف على التحقيق ما هى الاصلاحات التى ينوى اقتراحها على الدول فيما يتصل بتوزيع العدالة فى مصر ، وطالما سمعت نوبار باشا وسمو الخديو نفسه يتحدثان عن تعديلات حاسمة ، معتمدين فى ذلك على العنصر الأوروبى ، ولكنى أشك كثيرا فى أن يتحدى القوم الى الحد الذى يزعمون “ .

وقد أقلق نشر المذكرة المصرية الجاليات الأوروبية ، فأجمع التجار على اختلاف جنسياتهم على رفع العرائض الى حكوماتهم ، بينما عمد القناصل الى تحرير رسائل مسمية يتطلب نشرها أسفاراً . وقد كتب روستان قنصل

فرنسا بالاسكندرية بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٨٦٧ الى وزير خارجيته قائلا :
” ان مسألة ملاءمة الظروف للاصلاحات التى يطلبها نوبار باشا لتتخصص
فيما يأتى : هل زال الخطر فى تكليف القضاة المصريين العناية بالمصالح
الأجنبية ؟ الرد على ذلك لا يحتمل الشك فى نظر من أتيح له أن يتبين
ما أثارته مذكرة الوزير من المخاوف والمطالب ، تلك المذكرة التى ما لبثت
أن تبعها خطاب فى معناها من الخديو الى المسيودى لسبس . أحدث
هذان المستندان والاشاعات التى نشرتها الحكومة على الجمهور ذعرا
حقيقيا ، حتى لترى أكثر الناس اعتدالا يهمون بتصفية أعمالهم والعودة
إلى فرنسا “ .

وبعد قليل من الأيام كتب (أوتري) من طرابيه يقول : ” أى مسعى
أجدر بالشئ من ترقية المحاكم فى مصر ، ولكنى أرى أننا لا نستطيع التنازل
عن أى امتياز لنا دون إهدار مصالحنا “ .

فى هذا الجوف افتتحت المفاوضات ولم يكن ذلك ليفت فى عضد اسماعيل ،
بل ظل الجانبان يتناولان المقترحات والرد عليها طيلة أحد عشر عاما . وقام
نوبار بجولات ، واتجه الرأى أحيانا الى القيام باجراءات حاسمة ، ولكن
هذه المحاولات كلها ذهبت سدى ، واحتفظت الدول بموقفها ، وعلى الأخص
فرنسا وتركيا واليونان . وأخيرا قزر الخديو ، وكان قد عقد النية على تنفيذ
الاصلاح بأى ثمن ، أن يلقى فى كفة الميزان بعامل راجح الوزن هو الكفيل
بأن يرغم على التسليم أعدى الممثلين السياسيين للاصلاح أى عامل الذهب .
فبينما يكل الى نوبار وشريف مناقشة فرنسا من الوجهة القانونية ، إذ هو
يبعث مع رسوله إبراهيم بك بهدايا رائعة الى السلطان والوزراء والمعتمدين

السياسيين والأجانب . وقد اختص منها الجنرال الروسى اغناتيف بنصيب الأسد وكان له شأن كبير فى الآستانة ، طلب اغناتيف عن طريق وسيطه « كامارا » عشرين ألفا من الجنيهات الانجليزية ليضمن موافقة روسيا على مشروع الإصلاح . وقد أبرق الخديو الى ابراهام فى يناير سنة ١٨٧٣ يقول : ” جهز رزمة من سندات القنصليد قيمتها ثمانية آلاف جنيه وضعها فى ظرف بعنوان اغناتيف واختمه بالشمع الأحمر ، مصطعنا خاتما غير خاتمك وسلمه اليه قائلا إنك تسلمته من الباخرة الخاصة التى وصات لتحمل جهاز ابنتى . وإن سألك عما فيه فأجبه أنك لا تدري ، واحذر أن يفتحه أمامك . يجب أن يظنك جاهلا كل الجهل لما يحتويه “ .

وقد كان من المتفق عليه أن يتسلم اغناتيف بقية المبلغ لدى تسليم الكتاب المثبت لموافقة روسيا . وعند تسلم هذا الكتاب أبرق لإبراهام الى الخديو يقول : ” يأتينى كامارا كل حين مطالبا ببقية العشرين ألف جنيه ، ولما أرسل أمر الدفع من القاهرة بعث لإبراهام ينبئ بالوصول فقال : ” دفعت ١٢ ألف جنيه الى اغناتيف وسر لذلك كثيرا “ . وهكذا كان يفاوض إسماعيل ، وبذلك استطاع أن يصل الى اتفاق تم لخمس سنين فقط ، فضلا عن أنه لم يضع حدا للنقاش .

وكان فرنسا أسفت فى وقت ما على تعهدها ، وكانت أشد الدول معارضة للمشروع أحد عشر عاما . فبعد موافقة الجمعية الوطنية أرسل وزير الخارجية إلى أوترى (وكان فى هذه المرة مكلفا بمهمة خاصة) أرسل إليه برقية تأذن له أن يبحث ما إذا كان من المصلحة استبقاء الأوضاع السابقة بلا تبديل مع الحالة الخاصة بالقضاء القنصلى . فردّ عليه أوترى فى ١٤ يناير سنة ١٨٧٦

بقوله : "يظهر لي من الصعب سحب موافقتنا على الاصلاح القضائى ، تلك الموافقة التى أصبحت أمرا شائعا إن لم تكن أمرا نهائيا ، منذ بلغت الحكومة المصرية موافقة الجمعية الوطنية ، واختير العضو فى محكمة الاستئناف ، وعرض اسمه على الخديو لإقرار تعيينه ، وستبدأ المحاكم الجديدة عملها فى أول فبراير . وإذا وجب التوقيع على الاتفاق فلا بد أن يتم قبل هذا التاريخ حتى يمكننى أن أبعث بالتعليمات إلى قناصلنا " . وبعد قليل من الأيام كتب أوترى ، شرحا لفكرته ، يقول : " إن الخديو والوزراء والمعتمدين الأجانب والحالية نفسها كانوا يعتبرون أن إقرارنا أصبح أمرا واقعا . وكان عسيرا على - فى رأى - إقناعهم ولو مبدئيا أنه لا بد من توقيع مستند جديد . إذ لا يخفى أن رأى العام قد مل الأمر كثيرا حتى أن الذين كانوا أشد الناس معارضة للإصلاح أصبحوا يتوقون الى العمل بالنظام الجديد . كانت مثابة فرنسا فى دفاعها الحازم عن مصالح الأجانب موضع تقدير من الجميع ، غير أنهم كانوا استنكروا أى حادث ينبئ بخروجنا على رأى العام ، ويستتبع تأخير الفصل فى الموضوع . فقد قيل صراحة إن افتتاح المحاكم الجديدة أرجئ مراعاة لجانبنا ، وأن ليس هناك ما يبرر تأخيرا جديدا . فهذا التأخير يكون جارحا للحكومات الأخرى ، ولا سيما أن قضائياتها مقيمون فى مصر منذ زمن بعيد ، فبعد أن اقترعت الجمعية الوطنية على الاصلاح ، وأرسلت الموافقة إلى الخديو ، وبعد أن عين القاضى الذى سوف يجلس فى محكمة الاستئناف ، لم يعد من الممكن النقاش فى موافقتنا ، وكانت كرامتنا تتطلب على ما أظن انتظامنا بلا تردد فى عقد الدول الأوروبية .

اقتنع الوزير ولكنه كتب الى أوترى بتاريخ ٢٠ فبراير يقول : "إذا ظهر لك أنه من المحال أن تحصل على تعديل القوانين وفقا لرغائنا ، فلك أن تكف

عن الإلحاح. ولكن يجب أن تلفت نظر الحكومة المصرية الى أنه إذا طبق على فرنسي حكم من الأحكام التي عارضنا فيها ، فإننا نضطر الى استعمال حقنا في سحب موافقتنا على الإصلاح قبل انتهاء السنوات الخمس ” .

كان الإصلاح القضائي فوزا لإسماعيل ، وخيرا لمصر ، واقتصادا عظيما للخرانة ، حتى ليكنفى أن ننقل هذه الملاحظة في كتاب « إنجلترا في مصر » للورد ماير ” عند ما أنشئت المحاكم المختلطة كانت قيمة المطالب المقدمة من الأجانب الى الحكومة المصرية أربعين مليوناً من الجنيهات ، ويكفى لكي نقدر هذه المبالغ على حقيقتها أن نذكر قضية بلغ فيها المبلغ المطلوب على سبيل التعويض ثلاثين مليوناً من الفونكات (أى ١٢٠٠,٠٠٠ جنيه) ولم تحكم فيها المحاكم المختلطة بأكثر من ١٠٠٠ جنيه انجليزي ” .

أما السودان فكان يلفت إليه أنظار الدول الأوروبية منذ غزاه محمد علي ، وكانت الدعاية القائمة في إنجلترا ضدّ الاتجار بالرقيق تجعل مسألة السودان من مسائل الساعة ، ولم تغب أهمية هذه البلاد عن إسماعيل ، ولم يأل جهداً في حمايتها من المطامع الأجنبية . فكان همه أن يستبعد كل حجة لتدخل الدول فيه ، فرضى بإتفاق المبالغ في محاربة هذه التجارة ، وبإلغاء عادات متأصلة منذ القدم دفعة واحدة ، ولكنه اضطر أيضاً الى تنفيذ برنامج واسع للغزو والضم ، هادفا الى السبق في احتلال منابع النيل . بدأ هذا الضم لبعض النقاد كمظهر أطماع لا حد لها ترمى الى إنشاء امبراطورية أفريقية ليكبر هو في نظر أوروبا .

على أن مطمعا كهذا ليس بمطمح غير مشروع في ذاته . ومن جانب آخر فإن ذلك الضم فرضه عليه الإدراك الصحيح لمقتضيات الواقع . وكان

قواد جيشه على رأيه كما يستدل من المذكرة السرية التي رفعها إليه الجنرال ستون باشا في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٦ ، ويقول فيها على الأخص : ” ألا إن ما لمصر من مصلحة حيوية في هذه المناطق (بلاد أفريقيا الوسطى) يتطلب عملا سريعا منتجا ، وأن التمهّل الطويل قد يضر بالسيادة المصرية في مقاطعات خط الاستواء . أما بحيرة فيكتوريا فيجب أن تصبح بلا أى إبطاء بحيرة مصرية كما أصبحت بحيرة البرت حيث افتتحت الملاحة تحت العلم المصرى . على مصر ألا تضيع يوما واحدا إذا أرادت أن تحفظ سلطانها ونشئته على منابع النيل ، إني لتعرفنى رعشة من الخوف على مستقبل مصر إذا هي فقدت مقاطعات خط الاستواء ، بل إذا هي لم تتجاوز حدودها الحالية .

ويتطلب هذا الاحتفاظ قرارا سريعا وعملا منتجا قوامهما :

- (١) مؤازرة الجنرال غوردون في مجهوداته حتى يثبت غزوه .
- (٢) غزو بلاد متيزا واحتلالها .
- (٣) الانفراد فى احتلال بحيرة فيكتوريا ، والشروع حالا فى إنشاء الملاحة تحت العلم المصرى .
- (٤) احتلال بلاد رومانىكا بعد ذلك .
- (٥) افتتاح طريق بين هرر وسواحل بحيرة فيكتوريا للاتصال بقوات الجنرال غوردون ، وإنشاء مواصلة سهلة للتجارة بين فيكتوريا وساحل البحر فى زيلع وبربرة .
- (٦) احتلال الجبال التى تقع بين بحيرة فيكتوريا والمحيط الهندى رغبة فى الوصول الى موانئ قسمايو ودامفور ... الخ .

وفي رأبي أن الدولة القوية التي تستحوذ على منابع النيل تملك دائماً
مفتاح مصر السفلى .



أما عن الإصلاحات التي ابتكرها إسماعيل . فنقول : إنه ما ولي الحكم
حتى سعى في أن يعيد إنشاء المدارس التي أسسها جده وأهمل أمرها
أو أقفلت فيما بعد .

وهل ننكر عليه حفر الأقنية وما حققت لمصر من مزايا الري المستديم
والنقل المائي ، أو إنشاء الجسور والسكك الحديدية ، أو توسيع الموانئ ،
أو نشر العلوم ، أو تنظيم الإدارة ؟ كان إسماعيل أول من وجه الفكر في مصر
الى طائفة من المسائل العملية يعالجها بما أوتي من سداد الرأي وكياسة
التدبير ، بل من عبقرية فذة لتقدم عصرها ولا تغفل مع ذلك حاجاته
الحاضرة ، عبقرية طاب للأجيال اللاحقة أن تقدر جهدها في مضمار الحياة
القومية فضلاً عن معترك الميادين الدولية . فقد وجه عنايته الى استئنان
القوانين لصيانة الآثار والترغيب في أعمال الحفر .

وأخذ ينظم دار الكتب ويفكر في إنشاء « متحف للآثار العربية »
ويصلح أمر المسجونين ، ويستغل ينابيع المياه المعدنية ببحلوان ، ويكافح
التشرد والأمية .

وفي الحق لم يقل أحد إن تلك الضروب من الإصلاح كانت باطلة
وإن ندد البعض بالغلو في تعجل إنجازها .

أما نحن فأنما يؤسفنا أن إسماعيل لم يتناول بجرأته المعهودة مشروعات
أجل حتى من المشروعات الكبيرة التي صرف إليها همه . فحين نقرأ في كتاب

توماس ماكي عن حياة السير جون فاوولر (واضع المشروع الخاص بالسكة الحديد السودانية) إن سموه تنبه الى استخدام الشلالات كقوة مائية واستنكر، بما طبع عليه من نزعة الاقتصاد، أمر إهمالها ولا سيما أن هذه القوة في أولى الشلالات تناهز قوة ٩٠٠٠ حصان، وأن الثانية لا تقل عنها شأنًا إن لم تفقها . وحين نقرأ كذلك « أن سموه أبدى أسفه لبقاء هذه القوة بلا استخدام على عظمها » نقول حين نقرأ ما تقدم لا يسعنا إلا التحسر على أنه لم يتسع لإسماعيل من الوقت ولم يتوافر لديه من المال ما يعينه على تحقيق هذا المشروع الجليل ، وأى مصرى توافى الى رقى بلاده ينكر ما كانت مصر قد أفادته من ذلك العمل الجبار ، وإن زاد الدين العام بضعة ملايين من الجنيهات .

— أما سياسته الخارجية فتتلخص في أنه ، منذ ألقيت اليه مصائر البلاد، توافر على تحريرها من السيادة العثمانية . وكان في بقاء مقاليدها بيد الباب العالي إخضاعها لأهواء الدول الأجنبية ، لأن تركيا نفسها كانت قد فقدت حرية التصرف في سياستها واستسلمت لإرادة أوروبا .

ولم يكن لإسماعيل بد من التزام قاعدة منطقية في تنفيذ برنامجه . خضوع مصر للنظام العثماني في توارث العرش أبعد ما يكون من تحقيق الاستقرار المنشود ، بل هو خير ما يهيئ لتركيا حبك الدسائس ما شاء لها الهوى . ولم يكن لمؤسس الأسرة العلوية أن يقلق على مصير العرش من بعده ، لأن ولى عهده كان إبراهيم باشا نجله الأكبر بإقرار من الباب العالي ، ولكن عباس باشا الأول لم يتحقق له من دواعي الاطمئنان ما تحقق لحدته . وقد كتب المسيو أوترى قنصل فرنسا في هذا الصدد : « لما فاز إسماعيل

بفرمان الوراثة، كان عباس باشا قد حصل من السلطان عبد المجيد على وثيقة مآل العرش الى ابنه، مما يفسر تردد السلطات والجيش آونة عند وفاة عباس . ولم يزل هذا التردد إلا حين صرح القناصل، ولا سيما قنصل فرنسا العام، أنهم لا يستطيعون الاعتراف بوثيقة غير رسمية مخالفة للشروط التي وافقت عليها الدول الخمس سنة ١٨٤١ “واختتم اوترى كتابه بقوله: ”بقى هذا الحادث منقوشا في ذاكرة إسماعيل“ .

وقد كتب التوفيق لإسماعيل حيث أخفق عباس . ومن غريب الاتفاق أن على باشا وزير الخارجية العثمانية كان أول من عاهد النفس على أن ينوّه في مذكرة رسمية الى الدول بالفوائد التي تعود على مصر من التغيير المقترح في توارث عرشها . وقد كتب نوبار باشا الى الخديو من أوروبا يقول : ”إن فرنسا وانكلترا تنظران الى هذا التغيير بعين الارتياح لأن مآل العرش الى أكبر الأولاد يثبت أركان مصر ويحقق الاستقرار لادارتها“ .

وحسبك تتبع الدسائس التي كان مصطفى باشا فاضل أخو إسماعيل يحببها له في مصر ثم في الآستانة بعد أن أقصاه الفرمان الحديد من العرش، وحسبك الوقوف على المساعي التي بذلها عند السلطان ووزرائه طبعاً لإلغاء هذا الفرمان، وحسبك العلم بأن الأمير دخل الوزارة العثمانية مراراً، وأنه كاد يصبح المصدر الأعظم، والتوتر على أشده بين تركيا ومصر، نقول حسبك ما تقدم لتقدير الضرر الذي كانت مصر تستهدف له من جراء افتقارها الى هذا الضمان .

ومن ثم رأى إسماعيل، قبل التماهى في السعى لتحقيق الاستقلال، أن يزيل هذا الخطر الدائم الذي ما فتئ الباب العالي يلوّح به في وجه مصر . ولا ريب أنه كلف مصر أموالاً باهظة، وقد ندّد به مؤرّخ مصرى من

المعاصرين قائلا : ”إن هذا التغيير في نظام التوارث لا يعدّ مكسبا كبيرا لمصر حتى تبذل من أجله تلك التضحيات المالية الباهظة“ . والواقع أن فرمان الحديد هو الذى منع من أقصاهم من العرش أن يدسوا الدسائس لإسماعيل فى أخرج الأوقات من أيام ملكه .

واستأنف إسماعيل المفاوضات فى الآستانة بعد عام ، فحصل على استقلال داخلى واسع ، وإن اقتضى الخزانة تضحيات جديدة .

هل طلب المحال سنة ١٨٦٩ باستباق الزمن لما أراد أن ينتزع من تركيا الاستقلال الداخلى التام ؟ أو غزه وزير خارجيته إذ كتب إليه من أوروبا : ”أما هنا (أى فى باريس) فإن القوم يعجبون كيف يكون على رأس مصر رجل مثل مولاي المعظم ولا يستقل عن الباب العالى . وهم يرون أن هذا الاستقلال لا محالة محقق إن عاجلا أو آجلا“ وقد ازداد الباب العالى رغبة بالحديد منذ دعا ملوك أوروبا الى حفلة افتتاح القنال ، ولا سيما على أثر ما ذاع من أن طمع إسماعيل سؤل له أن يتنزه هذه الفرصة فيعلن استقلاله بمشهد من هؤلاء الملوك .

ومهما يكن من الأمر فإن السلطان ألغى بفirman سنة ١٨٦٩ جميع المزايا التى منحها إسماعيل بفirman سنة ١٨٦٧ . وكان إسماعيل يعتمد على معونة أوروبا ، ولكنه عاد بعد ذلك الى وسيلة المفاوضات المباشرة مع السلطان ، وهى الوسيلة التى سبق أن حققت له ما حققت من كبير المزايا . فأوفد إبراهيم بك الى الآستانة مزودا بالمال الكثير لأن السلطان كان شرها منهما . فإليك على سبيل المثال إحدى البرقيات التى ألف إبراهيم بك إرسالها إلى

الخديو : ” جاءنى هذا الصباح رسول من زيور بك (كبير الأمناء فى قصر السلطان) يدعونى إليه ، فذهبت فقال لى : كلفنى السلطان مصارحتك بأن الـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه من سندات الدين (القنصليد) معدة لإسقاط مدحت باشا ، وأنه سيسقطه ويستبدل به صفوت باشا مهما يتوافر لخليل شريف باشا من التوصيات ، وذلك بشرط أن يعطيه الخديو ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ويعطينى أنا ٢٥,٠٠٠ جنيه من تلك السندات . وأردف زيور باشا بقوله : « أسرّ إلى السلطان قائلا : « إنى آسف جدّ الأسف لما أتقدم به من الطلبات المتوارة لسموّ الخديو ، ولكنى فى مقابل ذلك سأيسّر له جميع أموره لكى يمكنه أن يكتسب من جانبه كل ما يعطينى ، فأن الألفى كيس (١٠,٠٠٠ جنيه) التى أدخرها فى الشهر لا تكفى البتة لإنماء ثروتى الخاصة . وكدت أدرك بفضل الخديو رقما معينا أريد استكماله “ .

وكان السلطان ، بقبوله الهدايا من إسماعيل ، يتعهد ضمنا بتحقيق أمانيه . ولما كانت أغلاها عند إسماعيل الاستقلال ، فقد حصل على فرمان جديد كفّل لمصر من المزايا العظيمة ما اهتزت له الدوائر الدبلوماسية . وحسبك ملاحظة أبلتها سفارة فرنسا فى استانبول إبان الأزمة التى نشأت بين تركيا ومصر سنة ١٨٦٩ لتتحقق مبالغ هذه الوثيقة من الشأن قالت : ” تأبى الحكومة العثمانية أن تمنح ولاية مصر مزايا كثيرة فى نطاق الاختصاصات الداخلية ، دون أن تقطع ما يصلهم بها من روابط التبعية ، ولكنها لم يكن فى وسعها أن تمنحهم حقوقا دبلوماسية ، وهى الحقوق التى تقوم عليها السيادة الحقة . ولو فعلت لكأنت أطلقت الحرية لمصر ، وأسقطت حق السلطنة عليها “ .

وكانت هذه الامتيازات الدبلوماسية بالذات هي التي منحها السلطان مصر سنة ١٨٧٣ ، وقد كلفت مصر الأموال العظيمة على مألوف العادة ، كلفتها نحو ٢٠ مليوناً من الجنيهات ؛ ولكن خزانة الدولة لم تؤد هذا المسال بأكمله . فقد جاء في كتاب من الخديو إلى إبراهيم تاريخه نوفمبر سنة ١٨٧١ " لعلم أن المبالغ المطلوبة وكذلك المبالغ التي تصرفنا فيها أو وعدنا بأدائها قد دفعت كلها من خزائني الخاصة ، لأن النظام المالي الذي وضع أخيراً لا يخوّلني الحق في التصرف بأى مبلغ من وزارة المالية . وقد عاد في أكتوبر من السنة التالية فأكد الأمر قائلاً : إن المبالغ التي أرسلتها إلى جلالة السلطان لم تدفع من خزانة الدولة ، فخزانة الدولة أعجز من تأديتها . إني افترضت هذه المبالغ من مصرف أو بنهايم بفائدة ١٣ ٪ . " .

ولم يكن في وسع الخديو ، على ما نعتقد ، أن يواجه الموقف بوسائل أهون عليه أو على الخزانة العامة . فمنذ باء بالفشل سنة ١٨٦٩ لم يكن له الخيار في العمل . فلما أن يودع أمنية الاستقلال وداعاً أبدياً ، وإما أن يمنع بحمد السيف افتتات الباب العالي على حقوق مصر . فأثر إسماعيل ، مع تسليح بلاده ، أن يجنبها ويلات الحرب ، ولكنه حرص كذلك على استبقاء ما نال من الامتيازات . فحاول جهده أن يخفف من غلواء استانبول بما بذل من الهدايا لأولى الأمر فيها . وصف المسيو دي كازو قنصل فرنسا موقف استانبول من مصرف في ذلك العهد فقال : « هي سلسلة متصلة الحلقات من طعنات خفية ومشاكسات مغيظة ، وغمزات مهذرة للكرامة ، أو هي في بعض الأحيان ورطات جدية لا يتق الخديو عواقبها إلا بدفع أموال كثيرة » . وجدير بنا أن نقف هنيئة عند ما نقابل تلك التضحيات من

عظمة حقة لمصر . كان في وسع الخديو بمسعى من القاهرة أن يسقط الوزارة في الآستانة ، فتأقل ما ينطوى تحت ذلك الفوز الدبلوماسي من معنى ! « وما أحرانا أن نقرأ في هذا الشأن الرسائل السياسية التي كان يبعث بها الكونت دي فوجويه سفير فرنسا . فقد وصف ذلك السياسي الكاتب في سخريه لاذعة تلك الدمى التي كانت لتولى الحكم في الآستانة وكان يحركها إبراهيم بك — بتعليمات من القاهرة — على ما تقتضى المصالح المصرية .



في الصفحات المتقدمة ، على اقتضاها ، ما يكفي لتقويم الرأي في هذا العهد العظيم ، ولا غرو أن استقرأه على ضوء الوثائق الرسمية لكفيل برّد الحق الى نصابه . فهو يحولنا صورة صحيحة لإسماعيل الكبير ، هي صورة شخصية قوية تحتل مكانها الرفيع بين رجالات عصرها . ولئن أحصى له التاريخ بعض الأخطاء ، فلا ريب أن مصلحة بلاده ورفعتها كانت غايته القصوى . ومن حقه على النقد وهم الى اليوم كثيرون أن يذكروا ما هيا لمصر من خير ، ويمعنوا في النظر الى كلمة اختتم بها مؤرخ مصرى من المعاصرين بحثه ، وهو أبعد من أن يوصف بالانحياز الى جانب إسماعيل ، قال : إن العمل الذي قام به إسماعيل أحيا مصر ، وترك أثرا عميقا في تحوّلها الاقتصادي والاجتماعي . وقد خطب رفعة أحمد محمد حسنين باشا في الاحتفال بالعيد الخمسيني لذكرى إسماعيل فقال : ” العظيم من عمل ليوم ان يراه “ .

وكان إسماعيل نفسه يقول : ” إني أبذر الذهب بذرا وأملى من المستقبل

أن يقرّنى على ذلك الإسراف “ .
ج . جندى
ج . تاجر